الخدمات الاجتماعية للمؤسسة الأمنية ودورها في بناء السلام والامن الاجتماعي

دراسة ميدانية في محافظة واسط

الباحث: جاسم محمد حسن **أ.م.د. مؤيد فاهم محسن الفتلاوي**
jassim82jassim82m@gmail.com muayyad.fahim@qu.edu.iq

جامعة القادسية / كلية الآداب

الخلاصة :

إن البحث الموسوم (الخدمات الاجتماعية للمؤسسة الأمنية ودورها في بناء السلام والامن الاجتماعي) يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على جانب مهم من الجوانب العديدة والمركبة المرافقة والناجمة عن الواقع الاجتماعي الذي يمر به المجتمع وما يمكن ان يعكس من انطباعات وتطورات لدى مكونات المجتمع العراقي من خلال بيان طبيعة العلاقة بين المؤسسة الأمنية والمواطن واهم الخدمات المقدمة منهم، .هو مدخل لدراسة العوامل التي تؤثر على طبيعة العلاقة بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ،" إذ تحتل عملية تقديم الخدمات الاجتماعية من قبل المؤسسات الأمنية بأنواعها كافّة أهمية بالغة في حياة المجتمعات الإنسانية لما لها من دور بارز في تماسك هذه المجتمعات واستمرارها فضلا عن إمكانية توجيه عمليات التغير الاجتماعي فيها باتجاهاتها الإيجابية على مستوى المؤسسات الاجتماعية المؤلفة للبناء الاجتماعي. إذ تتم عملية التنميط أو التشكيل هذه من خلال المصادر الامنية التي تقدم للمجتمع خصوصا تلك المعارف الجاهزة التي تجد لها آذانٌ صاغية من لدن أفراد المجتمع مستخدم المنهج التحليلي للوصول الى الحقائق والاستنتاجات ومنها :

الاستنتاجات:

١. إن الخدمة الأمنية للمجتمع هامة وضرورية ، ولا يمكن لأي فرد أن يستغني عن هذه الخدمة وإذا تصورنا نظريا استغناء الأفراد عن هذه الحاجة فإنه من السهل الاستغناء عن جهاز الشرطة.

٢. نستنتج من ذلك أن الاجهزة الامنية يجب أن تكون جاهزة وقادرة على تقديم الخدمة الأمنية لكل الأفراد وفي مختلف مواقعهم ، وفي كل الأوقات والظروف ، وإذا كانت غير قادرة ، أو عاجزة عن ذلك ، فإنه يصبح من الضروري الاستعانة بأجهزة امنية أخرى لتقديم هذه الخدمة

٣ . للأجهزة الأمنية دور كبير في تفعيل سبل الاتصال بين الأجهزة الامنية من جانب والمواطنين من جانب آخر ، ودفعهم إلى الالتزام بالتعليمات والأنظمة التي تكفل أمن الإنسان وسلامته في شتى المجالات وإرشادهم إلى السبل التي يجب انتهاجها لحماية أرواحهم وأبناءهم وأموالهم من أخطار الجريمة وأخطار الجهل بسبل السلامة العامة".

الكلمات المفتاحية : الخدمات الاجتماعية- للمؤسسة الأمنية- بناء السلام- الامن الاجتماعي.

Social services of the security institution and its role in building peace and social security

A field study in Wasit Governorate

Dr. Muayyad Fahim Mohsen Researcher: Jassim Mohammed Hassan

Abstract:

The research entitled (Social services of the security institution and its role in building peace and social security) This research comes to shed light on an important aspect of the many aspects and accompanying components resulting from the social reality that society is going through and the impressions and developments that can be reflected among the components of Iraqi society through... Explaining the nature of the relationship between the security institution and the citizen and the most important services provided by them. It is an introduction to studying the factors that affect the nature of the relationship between the security services and socialization institutions. "The process of providing social services by security institutions of all kinds occupies great importance in the life of human societies because of their It has a prominent role in the cohesion and continuity of these societies, as well as the possibility of directing the processes of social change in them in positive directions at the level of the social institutions that make up the social structure. This process of profiling or formation is carried out through security sources that are provided to society, especially that ready-made knowledge that finds listening ears from members of society, using the analytical method to reach facts and conclusions, including:

Conclusions

1- The security service for society is important and necessary, and no individual can dispense with this service. If we theoretically imagine individuals dispensing with this need, it is easy to dispense with the police force.

2- We conclude from this that the security services must be ready and able to provide the security service to all individuals in their various locations, at all times and circumstances. If they are unable or incapable of doing so, it becomes necessary to seek the help of other security agencies to provide this service.

3 .The security services have a major role in activating means of communication between the security services on the one hand and citizens on the other, and pushing them to adhere to the instructions and regulations that guarantee human security and safety in various fields and guiding them to the methods that must be followed to protect their lives, children, and money from the dangers of crime and the dangers of ignorance of safety methods. the public

Keywords: Social services - for the security institution - peace building - social security

المقدمة:

تلعب الخدمات الاجتماعية دورًا هامًا في تعزيز الأمن الاجتماعي وبناء السلام من خلال تعزيز الثقة بين الأفراد والمؤسسات، وتقديم الدعم اللازم للمجتمعات المتأثرة بالصراعات والأحداث السلبية، وتعزيز الوعي الأمني والمشاركة المجتمعية في مجال الأمن والسلام. وتختلف الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الأمنية باختلاف البلدان والنظم القانونية والثقافات. ومع ذلك، يمكن أن تشمل هذه الخدمات عادة عدة جوانب من الدعم الاجتماعي والإنساني اذ تقوم مؤسسات الدولة كل في مجال اختصاصها بفرض النظام وسيادة القانون بواسطة اجهزتها الادارية والقضائية من جهة ، والتوعية الاجتماعية ومسؤولية المجتمع المدني في الحفاظ على الامن الاجتماعي من جهة اخرى . ومن مؤسسات الدولة الهامة التي يقع على عاتقها عبء توفير الامن ادارة الشرطة التي تضطلع بمهمة حق الدولة في فرض قيود تحد بها من حريات الافراد بقصد حماية النظام العام في مختلف مظاهره وفي سبيل ذلك تؤدي الشرطة عدة وظائف تضبطها القوانين اهمها الوظيفة الادارية والقضائية والاجتماعية متبعة في ذلك وسائل ردع وقائية مثل اعمال الضبط القضائي الهادفة لتتبع المجرمين والكشف عنهم والقاء القبض عليهم لتقديمهم للعدالة التي تقتص منهم لغاية توفير الامن للمواطنين او الضبط الاداري الذي ينظم شؤون الناس اليومية ويرسم حدود كل فرد وواجباته ، من حفظ الامن العام ، الى جانب الوظيفة الاجتماعية التي قوامها توعية المواطن بأهمية الحفاظ على امنه الخاص وامن الجماعة بالتعاون الوثيق مع الأجهزة الامنية وتقديم يد المساعدة للمواطنين، ويرى علماء الاجتماع ان غياب وتراجع معدلات الجريمة بمختلف اشكالها يعبر عن حالة من الامن الاجتماعي والعكس فان تفشي الاجرام يعني حالة غياب الامن الاجتماعي.

لاشك ان للمؤسسات الامنية عملاً كبيراً واساسيا في تحقيق الامن الاجتماعي ، اولا بأدائه الدور الكامل في خدمة الامن العام وثانيا تقربه من المواطن وتعاونه معه لتجسيد هذا الامن .سنعالج موضوع هذا البحث من هذه المنطلقات باستعراض نقاط : مفهوم الامن الاجتماعي والتركيز على دور جهاز الشرطة في تحقيق الامن الاجتماعي وبناء السلام بالتطرق لاهم وظائف الشرطة التقليدية والحديثة (الاجتماعية) مقدمين مقترحات تثري هذا الموضوع الهام .

المبحث الأول : عناصر البحث الاساسية

اولاً : مشكلة البحث وتساؤلاته :

شهد المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تداعيات كبيرة تجاوزت في تأثيراتها وابعادها السياسية لتطور وتصبح ازمات ومشاكل مزقت النسيج المجتمعي للشعب العراقي من خلال سيادة مبدا التطرف والتشدد على كافة المستويات الامر الذي عزز ثقافة الانقسام والفرقة وغياب الثقافة المتبادلة بين افراد المجتمع اذ اثرت هذه الاحداث تأثيرا واضحا على عمل المؤسسات الامنية والخدمية التي تقدم خدمات اجتماعية الى الفرد والمجتمع اذ ان تردي الخدمات يأتي بالصورة الاولى من ضعف تطبيق القانون وضعف القضاء ، وتسبب في خلق فوضى عارمة في البلاد ان هذي الفوضى ادت الى تمزيق التعايش السلمي وهدم السلام والامن الاجتماعي ،من الواجبات الاساسية لمؤسسات الأمنية هي منع الجريمة قبل وقوعها و مكافحتها والحد منها والمحافظة على الأرواح والممتلكات والاشراف علي قوانين الدولة .

ولكن المؤسسات الأمنية تجد من الضروري مشاركة المؤسسات الاجتماعية وتوعية المجتمع بأسره فطالما أن المؤسسات الامنية مسؤولة عن امن المجتمع فان ذلك يلزم وجود علاقة قوية بينها و بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي لدي بعضها احجام عن المساعدة أو المشاركة أو التعاون علي اساس ان هذه المهمة موكلة الي المؤسسات الأمنية و لا علاقة لهم بها . عليه فان هذه الدراسة تعمل على محاولة ايجاد ارضية مشتركة بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الامنية لخلق علاقة تبادلية ايجابية تؤدي الى تحقيق التكامل المطلوب لمستخدم المنهج التحليلي للوصول الى الحقائق والاستنتاجات ومن هنا تدور أسئلة الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي: هل هناك علاقة بين الخدمات التي تقدمها المؤسسات الأمنية وتحقيق بناء السلام والامن الاجتماعي. ويتفرع منه عدة تساؤلات:

١- ما دور التكامل بين المؤسسات الامنية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في امن المجتمع ؟

٢- ما دور استقرار المؤسسات الأمنية في استقرار وتنمية المجتمع ؟

٣- ما دو مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأمن والاستقرار وحماية المجتمع من الوقوع في الجريمة والانحراف ؟

٤- ما واقع العلاقة بين الشرطة وأفراد المجتمع؟

ثانياً : اهمية البحث

انبثقت اهمية البحث من حيوية الموضوع التي تتناوله وهو الخدمات الاجتماعية للمؤسسة الامنية ودورها في بناء السلام والامن الاجتماعي ان البحث يحاول ان يضيف تراكم معرفي بالمعلومات التي توضح ابعاد التصور الاستراتيجي للخدمات الاجتماعية للمؤسسة الامنية ودورها في بناء السلام والامن الاجتماعي .

ومن جهة اخرى تظهر اهمية التطبيق لهذا البحث في النتائج التي يؤمل ان تسفر عنها والتي تسهم في تعزيز دور الخدمات الاجتماعية للمؤسسة الامنية ودورها في بناء السلام والامن الاجتماعي في ضوء الاحداث التي مر بها العراق والتهديدات التي تواجهها بعدما استطاعت التنظيمات الارهابية في تطوير استراتيجياتها ووضع زعزعة الامن والاستقرار الداخلي للدولة المعارضة للإرهاب.

ثالثاً : اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق جملة من الاهداف تتمثل بالاتي :

١- التعرف على واقع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الامنية .

٢- العوامل التي تؤثر على طبيعة العلاقة بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية

٣- التعرف علي واقع العلاقة بين الشرطة وأفراد المجتمع.

٤- التعرف علي دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الامن والاستقرار وحماية المجتمع من الوقوع في الجريمة والانحراف.

المبحث الثاني / تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية

اولاً : الخدمة الاجتماعية:

وتعرف الخدمة الاجتماعية مهنة تهدف الى تنمية المجتمعات بتفادي الاضرار المهددة لها أفرادا وجماعات وذلك باستثمار الطاقات الشخصية والبيئية(طاهر خالد غالب،٢٠١٤،ص٢٠) . وهي مجموعة من الانشطة التي يقوم بها أخصائيون اجتماعيون او مهنيون اخرون وذلك لمساعدة الناس لكي يكونوا قادرين على الاعتماد على انفسهم أو وقايتهم من الاتكال على الاخرين وكذلك مساعدتهم على تدعيم الروابط الاسرية وتحسين أدائهم الاجتماعي(الدخيل عبد العزيز عبدالله، ٢٠٠٣،ص٢٠٠).

ثانياً : المؤسسة :

اما المعنى الاصطلاحي فتعني كلمة مؤسسة في علم الاجتماع مجموعة من القوانين والاحكام الثابتة التي تحدد السلوك والعلاقات الاجتماعية في المجتمع ، استعمل هذا الاصطلاح بدقة متناهية من قبل عالم الاجتماع هربت سبنسر في كتاب مبادى علم الاجتماع اذا قال بأن المؤسسة ممكن ان تشبه بالعضو او الجهاز الذي ينجز وظائف مهمة في المجتمع(دينكن مشيل، ١٩٨١،ص١٧٨) . وتعرف بانها كل تنظيم هادف لجماعة من الناس بقصد اغراض واضحة ومحدد يطلق عليه اسم مؤسسة(محمد البادي، ١٩٨١،ص٥). وهي تعني كذلك مجموع المنشآت المقامة لعمل مشروع ما واستغلاله(ليندال اوريك،١٩٥٦،ص٤٠) . وهي عند"جينسبرغ" صبغ أو اشكال لعلاقة محددة وملزمة بين كائنات اجتماعية(ف.ج.رايت،١٩٩٦،ص٥٧).

ثالثاً : مفهوم الأمن :

ان كلمة الامن يقصد بها " الطمأنينة " التي تعني الاستقرار والقدرة على مواجهة التحديات والمفاجئات المتوقعة والغير متوقعة، التي يمكن ان تعصف بالمجتمع وبتالي يتقلص الامان والاستقرار فيه، وبهذا المعنى يكون الامن مرادف لمعنى الاستقرار في درء المخاطر والتهديدات الخارجية(هادي العلوي، ٢٠١٤،ص٢٣٥). ويعرف ايضا الامان من خوف او نقص او خدر ، وان امن الفرد وامن الجماعات من الامن الاجتماعي ثم الامن العام او امن المجتمع(خليل احمد خليل، ١٩٩٥،ص٧٢).

رابعاً : بناء السلام :

ان اول من صاغ بناء السلام هو عالم الاجتماع (جوهان غالتونج)* والذي يعتبر رائد دراسات بناء السلام في علم ١٩٧٥، في عمله الرائد (المنهج الثلاثي للسلام : حفظ السلم وصنع السلام وبناء السلام) حيث كان مهتماً بأسباب الصراع في المجتمع ويرى ان السبب الجذري لجميع لصراعات هو الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية وينطوي بناء السلام بالنسبة (لغالتونج)على معالجة الاسباب الجذرية للعنف واهمها العنف الثقافي(باسم علي خريسان، ٢٠١٨،ص١٣٦). وقد عرف الامين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي عام ١٩٩٢ انه العمل على تحديد ودعم الهياكل التي تميل الى توطيد وتعزيز السلام من اجل تجنب الانخراط الى الصراع(باسم علي خريسان، ٢٠١٨،ص ١٣٧). ويعرف بناء السلام على انه تشييد ظروف المجتمع كي يستطيع المجتمع العيش في سلام وهذا يشمل عدة طرق مثل التربية في مجال حقوق الانسان وزيادة المساعدات والتكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية واستعادة التألف والانسجام بين فئات المجتمع الواحد وان السلام ضمن

هذا المفهوم يتطلب توافقاً بين الفرد والمجتمع وبين الرجل والمراءة وبين الانسان والبيئة وبوصفه نوعاً بايلوجياً(لامية طالة، ٢٠٢٠،ص٤٧) .

خامساً : الامن الاجتماعي:

يعرف الامن بانه مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعات التغيرات الداخلية والخارجية(امين هويدري، ١٩٧٥،ص٧٢). كما عرفه (الشبيلي) هو يدل على مطلق حالة الاطمئنان التي يشعر بها افراد المجتمع الناتجة عن اسهام التنمية المستدامة في تفعيل جميع الاستراتيجيات والامكانيات والممارسات التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله وتسعى لحماية دينه نفسه وعقله وماله وعرضه وتأكد الاعتراف بوجوده ومكانته في المجتمع وتتيح له المشاركة الايجابية في المجتمع(مختار حسني شبلي، ٢٠١٢،ص١١) .

المبحث الثالث: وظيفة وطبيعة الخدمات الاجتماعية للمؤسسات الأمنية

إن للمؤسسات الأمنية وظائف متعددة في المجتمع منها وظائف أمنية ووظائف اجتماعية وتبقى الواجبات الأمنية التقليدية بها هي قائمة كونها تحدد لها أنظمة ولوائح قانونية وادارية. وهذه المؤسسات تعتبر أنساق مجتمعية تأخذ الطابع العسكري الذي يتميز بأنه يتمتع بثلاث مزايا اساسية لا تتمتع بها أي مؤسسة اجتماعية أخرى وهي التنظيم الدقيق و امتلاك القوة المتمثلة في الأسلحة والمعدات العسكرية الموضوعة في تصرفه وفقاً للقوانين والهيبة العالية الناتجة عن ذلك إن الواجبات التقليدية للأجهزة الأمنية في مجال الأمن الداخلي يمكن حصرها في ثلاث واجبات اساسية هي الوقاية و الاصلاح و العقاب .

هذه الاجهزة من أهم واجباتها الوظيفية هي تحقيق الأمن والاستقرار لا فراد المجتمع ولكي تؤدي هذه المؤسسات الأمنية لواجباتها لابد أن تكون لها قنوات اتصال تعمل بكفاءة وفاعلية مع مؤسسات المجتمع المدني حتى تكون مقبولة لدى المجتمع وحتي تستطيع أن أن تطلب مساعدته في الوقت المناسب .

أولا: طبيعة الخدمات الاجتماعية للمؤسسة الأمنية

الخدمات الاساسية للأجهزة الأمنية يمكن أجمالها في مايلي (من حيث طبيعة المهام) (ابراهيم الحيدري، ٢٠١٥).

ا: **الوقاية** – يعتبر الدور الوقائي من أهم الأدوار التي تقوم بها الاجهزة الأمنية ضمن منظومة العمل الروتيني اليومي بهدف منع أو تقليل اثار الخروقات الأمنية هذه الاجراءات الوقائية يمكن أن تضمن في استراتيجية الدولة للتعامل مع المستجدات الأمنية على سبيل المثال أن كانت الدولة تريد منع تعاطي المخدرات فمن الإجراءات الوقائية توجيه كل اجهزة الدولة كل في موقعه للحيلولة دون دخولها البلاد ومن ثم الحيلولة دون استخدامها .

ب: **الاصلاح** . الدور الاصلاحي من الأدوار المهمة التي تجعل الفرد الذي يرتكب جرماً قادراً على العودة الى المجتمع ليساهم في التنمية بعد مروره بهذه الفترة .

ج– **العقاب** . هي الإجراءات التي تمنع تكرار الجرم مرة ثانية وسنت القوانين الوضعية للعقوبات وفقاً لتقدير المشرعين كل حسب بيئته المجتمعية و لكن هنالك الشريعة الاسلامية وضعت الحدود الشرعية التي لا يمكن أن يشابهها تشريع . هذه المراحل لا يمكن أن تنفصل عن بعضها البعض ولكن تعمل كل واحدة منها في منظومة منفصلة الا أنها في المحصلة النهائية تؤدي الي تحقيق الأمن للمجتمع .

ويمكن تقسيم واجب الاجهزة الأمنية من حيث نوع الواجب كما يلي (مصطفى عمر التير، ١٩٩٧،ص٢٨):

أولا . الوقائي و العلاجي .

–. **التصدي للجرائم** المخلة بأمن الدولة كجرائم خطف الاشخاص أو الطائرات أو القرصنة البحرية أو احتجاز الرهائن أو المتفجرات أو الاعتداء علي الشخصيات أو المنشأة المهمة في الدولة أو جرائم التجسس على الدولة، أو توزيع المنشورات المعادية للدولة أو بث الشائعات المغرضة وترويج الاكاذيب المختلقة بهدف اثارة البلبلة والتشويه ومحاولة أيجاد الوقيعة بين طوائف المجتمع العرقية أو الدينية وأثارة حقد المواطنين علي الدولة(حسين عبد الصاحب، ٢٠١٢،ص١٥٤).

–. **مهام الحراسة الأمنية** . وتشمل حراسة المنشآت و المباني والشخصيات الهامة في الدولة وباعتبارها أهداف للجرائم الجنائية والسياسية في نفس الوقت وكذلك أعمال التفتيش في المطارات وسائر المنافذ في الدولة وتأمين المؤتمرات وقاعات الاجتماعات وتفتيشها وتنظيم الدخول و اصدار التصاريح المنظمة سواء للأشخاص أو المركبات ويشمل ذلك أعمال الجمارك ذات الجانب التفتيشي أو الأمني كالكشف عن الممنوعات كالمخدرات و الافلام الممنوعة أو المتفجرات أو بعض أجهزة التقنية الممنوعة بموجب التعليمات أو العملات المزيفة أو الاثريات المسروقة ونحو ذلك من مهام الحراسة الي قد تمارسها أجهزة الأمن الرسمية أوقد تتولى جانب منها

أجهزة الحماية الخاصة التي تسمى في بعض الدول بالأمن الصناعي أو شركات الأمن التي تختلف حجمها ومهامها من دولة لأخرى ويكثر نشاطها في أغلب الدول الغربية(عماد الدين سلطان، ١٩٨٦،ص١٧٣).

ثانيا. **المهام الطارئة** .

كحدوث الشغب أو المظاهرات غير السلمية أو الاضطرابات المفاجئة أو الاعتصامات الطلابية أو العمالية أو وقوع كوارث طبيعية مفاجئة كالزلازل أو البراكين أو الفيضانات أو العواصف الشديدة ،وأن كان هنالك جهات مختصة بمباشرة أعمال الانقاذ و اطفاء الحرائق وخلافها من غير الاجهزة الأمنية إلا أن حدوثها يهدد أمن الدولة و الأمن العام ويعد فرصة للإخلال بالأمن مما يضاعف دور الاجهزة الامنية أثناء الأزمات ونجد كثيراً من الدول تعلن حالة الطوارئ عند حدوث الكوارث لمواجهة الحدث والحفاظ علي النظام والأمن العام ومواجهة اي تطورات يفرضها الحدث الطارئ (عماد الدين سلطان،٢٠٠٩،ص٢٠٠).

ثالثا: المهام الخدمية

وهذه المهام جزء من أعمال السلطة التنفيذية وهي في حقيقتها أعمال أمنية في أكثر دول العالم إلا أنها تظهر في شكل خدمات تقدم الافراد المجتمع تقضيها حياة الناس اليومية ولا غنى عنها في أي دولة وتختلف من بلد الي آخر حسب النظم الاجتماعية و الاقتصادية وأهم هذه المهام الخدمية مايلي (عدنان الدوري، ١٩٨٤،ص٧٨):

١- اعمال الدفاع المدني حيث تناط في كثير من دول العالم هذه المهام لوزارة الداخلية ما يختص به الدفاع المدني من إطفاء حريق وعمليات الإنقاذ ومباشرة الكوارث الطبيعية وإيجاد الملاجئ الأمنه .

٢- تنظيم المرور داخل المدن و علي الطرق الطويلة ووضع اللوحات والعلامات المنظمة للسير وإصدار الرخص الخاصة بالقيادة للأشخاص أو المركبات .

٣- تنظيم السفر والهجرة وذلك بإصدار جوازات السفر وتأشيرات الدخول والخروج وهذه الاعمال في غاية الاهمية ولا غنى لأي دولة عنها خاصة مع تقسيم الناس في الدولة الي مواطنين وأجانب ومع حرية السفر والعبور ومع تقدم وسائل المواصلات أصبحت أعمال الجوازات في داخل الدولة وفي منافذها المختلفة أمر في غاية الاهمية .

٤- السجل المدني المختص بإصدار البطاقات الشخصية وتسجيل المواليد والوفيات وتنظيم عمل الجنسية واصدارها وهي الوثائق المهمة التي يتعامل بها المواطنين .

٥- برامج التوعية سواء كانت تتعلق بالجوازات ونظم الاقامة والسفر أو كانت تتعلق بتنظيم المرور أو أي مستجدات تخص الدفاع المدني .

٦- تنظيم المهام الاجتماعية أن الواجبات الاجتماعية لجهاز الأمن تختلف من دولة لأخرى وهي أيضاً ترتبط بالأوضاع الاجتماعية لكل مجتمع و التقاليد وما يسمح به العرف السائد وما هو متعارف عليه ولكن عامة فإننا نجد أن جهاز الأمن استطاع في الفترة الاخيرة شغل حيز كبير في ساحة الخدمات الاجتماعية التي يؤديها فهنالك من الانظمة التي نجد أن تلك الخدمات تقوم بها الشرطة العادية أثناء قيامها بإداء مهامها الرسمية اليومية وهي في أثناء ذلك تؤدي الواجبات عندما تصادفها مواقف تتطلب المساندة الاجتماعية لابناء المجتمع(عباس ابو شامة، ١٤١٢هـ،ص٣١.٣٠) . وهنالك نماذج للمهام الاجتماعية للمؤسسات الأمنية المرتبطة بالمجتمع منها(عباس ابو شامة، ٢٠٠٤، ص٩٤) :

– أعمال النجدة وهي الاعمال التي تقوم بها المؤسسات الأمنية استجابة لنداء أفراد المجتمع في أي طارئ علي مدار الأربع والعشرين ساعة .

– الرعاية اللاحقة للسجون وهذا الدور اجتماعي تقوم به إدارة السجون بوصفها أحدى المؤسسات الأمنية ممثلا في الرعاية الاجتماعية لتأمين العمل الشريف بعد قضاء مدة السجن ومساعدة الطلقاء .

– المشاركة في حماية الآداب العامة حيث تقوم الشرطة بوصفها أحدى المؤسسات الأمنية بحماية الآداب العامة حتى قبل وقوع الجريمة

– اضافة للتبصير بمواقع الزلل الاخلاقي حماية الأحداث من الانحراف وذلك بالتدخل في بعض الحالات التي تسبب انزلاق الحدث نحو الجريمة .

– خدمات انسانية متعددة هنالك مجال واسع للخدمات الاجتماعية والانسانية التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات الأمنية خدمة للمواطنين و المجتمع مثل التدخل في حالة الكوارث والنكبات ليس بالمساعدة فقط ولكن بالإسعاف وتقديم الخدمات والعون هذه المهام تؤديها الأجهزة الأمنية والشرطية كواجب روتيني و هذه الاجهزة تعمل وفق أطر محدودة يمكن إجمالها فيما يلي(ناصر بهيان الحكيم، ١٩٩٨،ص١٤٢) :

١- التفويض القانوني فقد شمل التحديث قوانين أجهزة الأمن في العراق حيث جرى تحديد واجبات واختصاص الشرطة في حدود المفهوم الحديث للأمن العام كما شملت بعض القوانين ، المعنى الاجتماعي لعمل الشرطة فقد نص القانون ٨٠ لسنة ١٩٦٣م بشأن هيئة الشرطة في جمهورية العراق إذ تنص المادة الثالثة منه على

أن تختص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام والأمن العام والآداب وبحماية الأرواح والأعراض والأموال وعلى الأخص منع الجريمة وضوابطها كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات وتنفيذ بما تفرضه عليها القوانين واللوائح والواجبات

٢- اختيار العاملين في الأجهزة وفق شروط محددة وتدريبهم يتم الاختيار وفق رؤى محددة بالمستوى الأكاديمي والعمر واللياقة البدنية والصحية واجتياز الاختبارات المختلفة.

وإن أهمية التدريب الخاص أصبحت ضرورة في هذا العصر الذي ازدادت فيه التحديات الأمنية وهذا التدريب المتخصص يمكن رجل الأمن من أداء واجبه على أكمل وجه في كل الجوانب التي تتطلب ذلك التخصص(ناصر بهيان الحكيم، ١٩٩٨،ص٤٣) .

اهم الاتجاهات الفكرية المفسرة لطبيعة العلاقة بين رجل الامن والمجتمع:

هنالك علاقة تربط بين المواطن ورجل الأمن وتعد هذه العلاقة مهمة وذات مصالح مشتركة فالأول في حاجة للحماية الكاملة لنفسه وأهله ولماله والثاني مختص بتوفير مناخاً أمناً يتمتع فيه المواطن بحريته ويشعره بالاطمئنان الأمني والاطمئنان النفسي وفي الوقت نفسه يطلب رجل الأمن من المواطن المساعدة في القيام بمهامه وهي ممكنه وبسيرة .

وهنالك عدة اتجاهات حاولت أن توطد لهذه العلاقة ولعل من أبرز هذه الاتجاهات

أولا: الاتجاه البنائي الوظيفي

يرى أنصار المدخل البنائي الوظيفي أن الظروف التاريخية للدول الأنجلو أمريكية أثرت على طبيعة النظرة للشرطة والتي كثيراً ما كان يغلب عليها طابع الكراهية التقليدية ولم تكن تذكر الشرطة في المجتمعات القديمة إلا ويذكر معها الدولة البوليسية كأمر مستهجن ولقد كانت الشرطة في ظل هذا الظرف التاريخي بمثابة كيان متميز في نظم الحكم تتولى حماية النظام والأمن العام فضلا عن اندماج نشاطه وقوته في سلطة الحكم بشكل كبير(ناجي محمد هلال، بلا/ص١١). أن بعض الدول العربية كانت تحت الحكم الاستعماري حيث تم استغلال جهاز الشرطة لقمع الحركات الوطنية المنادية بالاستقلال فكانت الشرطة تستخدم ضد المواطنين وتطلعاتهم للحرية وهذا الوضع باعد المسافة بين الشرطة والمواطنين وبعد الاستقلال بقيت صورة الشرطة القديمة بالنسبة للمواطنين كما هي لفترة طويلة خصوصاً الجيل الذي يتذكر استقلال الشرطة كأداة قمع وارهاب للمواطن

وهذه الصورة للشرطة بدأت تتوارثها الأجيال ولكن بدرجة أقل مما جعلها سبباً من أسباب الفجوة بين المواطنين والشرطة(عباس ابو شامة،٢٠٠٤، ص٢٦) .

ثانيا: الاتجاه المادي التاريخي

يرى الفكر الماركسي أن الشرطة في ظل المجتمع الرأسمالي هي أداة من أدوات القهر والتسلط وبالتالي وكمحاولة لمواجه ذلك الوضع لا بد أن يحل المجتمع اللاطبقي محل المجتمع الرأسمالي ومن ثم ستذوب الدولة في المستقبل وستدار الأشياء بصورة تلقائية نابع من اعتياد الناس على قواعد معينة من السلوك لا قهر فيها ولا التزام ومما لا شكلا فيه فإن هذا الوضع سيؤدي إلى عدم الحاجة إلى الشرطة(ناجي محمد هلال، بلا/ص١٢) . ولكن هذا التصور لا يتسق مع النفس البشرية التي فيها الخير والشر ويفتقر للدقة العلمية لضرورة وجود الأجهزة الأمنية في أي مجتمع مهم كانت درجة نقائه ، أن أجهزة الأمن لا تتمكن من تحقيق أهدافها وانجاح برامجها دون تعاون المواطنين معها وهذا يتطلب أن يتفهم المواطن صورة واضحة لوظائف الشرطة ومسئولياتها وهذا الفهم يعكس أثرا إيجابيا على علاقة أجهزة الأمن بالمجتمع ولتحقيق هذه الغاية فإنه يتطلب من جهاز الأمن المعني أن يولي عناية للتوصل مع مؤسسات الدولة والمنظمات المجتمعية والمهنية والتربوية وغيرها وهذا يعمق من ذلك الدور في التعاطف والتعاون معها(عيسى حمود عبده عبد الله، ٢٠١٧،ص١٧٣).

المبحث الرابع:

العوامل التي تؤثر على طبيعة العلاقة بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية:

يعتبر جهاز الشرطة بمثابة نقطة احتكاك مباشرة بين المواطن والسلطة السياسية الأمر الذي يجعل منه محوراً رئيسياً في التعرف على الأحوال الاجتماعية المتفاوتة وفي نفس الوقت أحد المصادر الهامة في تقصي المعلومات الموثقة عن جميع أنواع المعطيات والأنشطة البشرية التي تدخل إطار تحقيق ديناميكية التنمية في المجتمع وكذلك يعد جهاز الشرطة أحد صمامات الأمان الذي يحافظ على المجتمع من الانهيار وسلطة تنفيذية تدعم العلاقات المرغوبة مع المواطنين في المجتمع(احمد عبد العزيز النجار، ١٩٩٤،ص١١. ١٢) .

يرى الكثير من الباحثين أن هنالك جملة من العوامل مسؤولة عن العلاقة بين رجل الامن والمواطن وهي(Troop_Gordon,2012,p536_561):

. عوامل ترتبط برجل الامن .

. عوامل ترتبط بالمواطن

. عوامل ترتبط بالمجني عليهم .

. عوامل ترتبط بالإطار العام للمجتمع ...

وسنحاول فيما يلي تناول العوامل السالفة بقدر من التفصيل

أولا : العوامل المرتبطة برجل الامن :

يذهب الكثير من الباحثين أن يكون لرجل الامن دور في تدهور العلاقة مع المواطنين هنالك الكثير من المتغيرات التي تحكم هذه العلاقة وأبرزها(ناصر بهيان الحكيم، ١٩٩٨،ص٥٣) :

أ- الرواسب التاريخية لا شك أن التجارب التاريخية لعلاقة جهاز الامن مع المواطن تؤثر على علاقات الشرطة مع المواطن وكما ذكر أنفاً .(الدور الذي لعبته الشرطة إبان الاستعمار) .

ب- طبيعة وظيفة رجل الامن . طبيعة الوظيفة تحتم تعاملها لبسط السلطة .

ج- اتساع ميدان العمل الامني .

يؤدي اتساع نطاق التنمية في المجتمعات إلى تزايد الأجهزة الامنية بحيث يمتد ليشمل التواجد الفعلي في حياة المواطنين والمساهمة في تطور المجتمع فكلما ذاد التطور الحضاري ونفذت التنمية أدى ذلك إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق جهاز الامن(شادان ابراهيم محمد، بلا/ص٦١. ٦٢) .

د- سلوكيات رجل الامن : الواقع أن رجل الامن إذا ما أخطأ أو سلك مسلكاً معيباً غالباً ما يؤدي ذلك إلى انعكاسات سلبية على علاقة المواطن أو يترك في نفس المواطن أثراً سيئاً يواجه بالاستياء الشديد

وفي هذا الصدد يمكن التفرقة بين نوعين من الأخطاء :

(١) الأخطاء العادية التي تصدر من رجل الامن سهواً أو نتيجة لفهم خاطئ مدعاة على الأقدام على أتيانا تصرف غير سوي .

(٢) الأخطاء التي يرتكبها رجل الامن وتنطوي على انحراف مسلكي صارخ مثل هذه التصرفات تعتبر هزات عنيفة في الرأي العام وخاصة إذا ما نشرت في وسائل الإعلام وقد تؤدي بالتالي إلى خلخلة العلاقة بين الشرطة والمجتمع إذا لم تتم مواجهتها بحسم أو ردعها بالكيفية التي تتناسب مع خطورتها .

ثانياً : العوامل المرتبطة بالمواطن: لا شك أن التزام المواطن بالمشاركة في مكافحة الجريمة يجد تبريره في فكرة التضامن الاجتماعي الذي توجبه المصلحة العامة للمجتمع انطلاقا من مبدأ أن مكافحة الجريمة عاملاً مشترك يخص المواطن وأجهزة الأمن على حد سواء كما أنه أمر تمليه المرؤة كقيمة دينية وأخلاقية بحيث يصبح التفريط

في كل ذلك أمراً يثير الأسى في نفوس رجال الشرطة ويؤثر على دورهم في تدعيم حق الحياة الآمنة للأفراد ومستقبل العلاقة بينهم(ناجي محمد هلال، بلا/ص١٩) .

ثالثاً : العوامل المرتبطة بالمجني عليهم . عدم ثقة المجني عليه قد تؤدي إلى عدم الإدلاء بالمعلومات أو البيانات الكافية في الجريمة والجناة الأمر الذي يدعم مركز الجاني ويصعب في الوقت مهمة رجال الامن .

رابعاً : عوامل ترتبط بالإطار العام للمجتمع . هنالك متغيرات كثيرة توجه هذا العامل تتمثل في شرعية النظام السياسي ودرجة تماسكه ودرجة الضغوط والتوترات الداخلية والخارجية وتدور أيضاً حول درجة رشد العلاقات الاقتصادية ومدى تحريها للبعد الاجتماعي أضف إلي ذلك الوضع الاجتماعي والثقافي السائد في الدولة فضلاً عن درجة ومستوى السياسات القضائية والتشريعية ودقتها ونزاهتها ومستوى أداء المنظمات الإدارية (ناجي محمد هلال، بلا/ص٣٣. ٣٤).

دور التنشئة الاجتماعية في ترسيخ الامن الاجتماعي

مفهوم التنشئة الاجتماعية : من العمليات الرئيسية التي تحدث في حياة الوليد البشري هي تحوله من انسان عاجز عديم الحيلة إلى إنسان ناضج ولا يوجد أي نوع من الكائنات الحية يمر بعملية مكثفة طويلة في النمو مثلما نجد ذلك في حياة الكائن البشري كما أننا لا تستطيع أن نلاحظ في نمو الفصائل الحيوانية الأخرى ذلك التعدد والتناقض الذي نلاحظه في نمو الإنسان فعندما ينمو الطفل يتعلم لغة أو أكثر من اللغات ويكتسب ثروة من الحقائق حول البيئة البيولوجية الاجتماعية بالإضافة إلى مهارات تصل بالمعايير الاجتماعية والبعض الآخر يتعلق بأساليب العلاقات والتفاعل بين الأفراد كالحب والكراهية المساعدة والإيذاء هذا التحول الذي تراه في حياة الوليد البشري يحدث نتيجة لما يسمى بالتنشئة الاجتماعية(مصطفى حجازي،٢٠٠١،ص١٦٢). إن عملية التنشئة الاجتماعية ما هي إلا عملية تحول الكائن البيولوجي إلى كائن اجتماعي تغلب عليه حاجات ودوافع من نوع جديد ذات أصل اجتماعي وأشار كل من سيكود (Scode) وباكمان (Backman) إلى أن عملية التنشئة الاجتماعية ما هي إلا عملية تعلم تمكن المتعلم من أداء أدوار اجتماعية معينة كما أنها عملية تفاعل يتعدل عن طريقها سلوك الفرد بحيث يتطابق مع توقعات أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها وسار في نفس هذا الاتجاه جون كلوزين (Clusein John) إذ يشير إلى أن الطفل لكي يشير إلى أن عملية التنشئة الاجتماعية هي العملية التي عن طريقها يوجه الطفل ليسير على نهج أسرته والجماعات الاجتماعية الأخرى التي يجب أن ينتمي إليها ويسلك في غمارها بصورة ملائمة وذلك لكي يصبح في النهاية مؤهلاً وجديراً بدور الراشد

الناصح(عادل عز الدين الاشيوري، ١٩٩٩،ص٢٣). كما يشير بعض علماء النفس الاجتماعي إلا أن العملية ما هي إلا عملية لسنة الإنسان أي أن الإنسان لا يكسب سمته الإنسانية عن طريق خصائصه البيولوجية وحدها ولكن بفضل عملية التنشئة الاجتماعية وعن طريق وضع البرامج التي تهدف إلى تنمية الناحية الاجتماعية عند الطفل والتدريب العقلي عن طريق المؤثرات الحسية وخلق الحاجات الإنسانية لديه وتدريبه على الكلام وترويضه سلوكياً بصفة عامة ولقد نجح ايتارد في تعليمه الاتصال عن طريق الكلام والقراءة لبعض الكلمات إلا أنه فشل في تدريبه ضبط النفس والتوافق الاجتماعي والتوافق الانفعالي فقد كان مختلفة العقل إذا قورن بالأطفال في مثل عمره الزمني(فاطمة عبدالستار شلبي، ١٩٩٨،ص١٣٣). إن مصطلح التنشئة الاجتماعية لم يكن يستخدم لينطبق على الخبرات التعليمية لدى الكبار والبالغين ولكن كان يقتصر على الأطفال فقط حيث كان هذا الاستخدام التقليدي مرادفاً تقريباً للتعبير الدراج بنمو الطفل إلا أننا نجد أن نطاق هذا المفهوم قد اتسع ليضمن المظاهر السلوكية للبالغين هذا وعلى ذلك يمكن تعريف التنشئة الاجتماعية بأنها تتمثل في العملية التفاعلية التي عن طريقها يتعدل سلوك فرد يتساوى مع توقعات أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها(مصطفى محمد العجان، ٢٠٠٢،ص٢٧٥). وهذا التعريف يشير إلى أن عملية التنشئة الاجتماعية لا تقف عند عمر زمني معين فهي تستمر مدى حياة الكائن الآدمي حيث نجدها نشطة كما شغل الفرد الموقف أو مركزاً جديداً فعند انضمام الفرد إلى إحدى الجمعيات أو عندما يرقى إلى عمل ليصبح والداً أو مجنداً في الخدمة العسكرية فالكائن البشري في انتقاله من مركز إلى آخر ومن موقع إلى آخر ومن مرحلة زمنية إلى أخرى كل ذلك يتطلب منه تعلم بعض الأنماط السلوكية التي تتفق مع هذا الموقف الجديد وفي نفس الوقت التخلي عن بعض الأنماط السلوكية التي كان يؤتيها سابقا والتـي لا تتفق مع مقتضيات الموقف الجديد أو المركز الذي يشغله وعلى ذلك فإن عملية الناشئة الاجتماعية في بعض العمليات تعلم ولابد لنا هذا أن تميز بين جانبين من التنشئة الاجتماعية عن بعض العمليات الأخرى في التغيير (ابراهيم ناصر، ١٩٨٣،ص١٨٤):

أ – التغيرات السلوكية التي تحدث عن طريق عملية التعلم هي فقط التي تدخل في نطاق التعريف السابق لعملية التنشئة الاجتماعية، أما تلك التغيرات التي تحدث نتيجة للنمو لا تشكل جزءاً من عملية التنشئة الاجتماعية.

ب – التغيرات السلوكية التي لها أساس من التفاعل مع الأفراد الآخرين تعتبر بمثابة نتاج لعملية التنشئة الاجتماعية وتجدر الإشارة إلى أن المصطلح التفاعلي يفرق هنا بصورة واسعة بحيث يتضمن الاتصال عن طريق وسائل الإعلام الجريء و الفقر ولا تعتبر عمليات تندرج في عملية التنشئة الاجتماعية إلا أننا نجد أن

تعلم الكلام باللغة الدراجة في منطقة إقامة فرد ما نتيجة عملية التنشئة الاجتماعية وذلك لأن التعلم يعتمد بصورة الأساسية على التفاعل مع الأفراد المحيطين بالفعل النامي كما أن هناك تفسيرات أخرى لعملية التنشئة الاجتماعية تشير إلى تعلم الفرد العادات والعرف السائد في مجتمعه وكذلك إدراكه وتفهمه للمعتقدات الدينية والقيم الأخلاقية في مجتمع ما ومع ذلك فيجب إلا تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية على أنها صياغة للفرد وفقاً لنمط اجتماعي معياري وذلك لأن الأفراد في حياتهم معرضون لتأثيرات خطيرة أخرى وتركيبات مختلفة من ضغوط عملية التنشئة الاجتماعية تختلف ردود فعلهم إزاء هذه التأثيرات والتركيبات نتيجة لذلك فإن عملية التنشئة الاجتماعية يمكن أن تنتج فروق مميزة بين الأفراد بالإضافة إلى التشابهات فيما بينهم فعملية التنشئة الاجتماعية تلقى اهتماماً كبيراً داخل مجالات عديدة مثل علم النفس وعلم الاجتماع وبعض الأجزاء من علم النفس الإكلينيكي وجوانب معينة من علم النفس والثقافة والشخصية والمتأمل في تاريخ تطور هذه العلوم يجد في كل علم أخذ ما يخصه حتى يمنع التداخل بينه وبين سائر العلوم الأخرى، فأخصائيو علم النفس الاجتماعي يجدون عادة مجال اهتمامهم في عملية التنشئة الاجتماعية في أربعة جوانب رئيسية(توفيق احمد مرعي ومحمد محمود الحيلة، ٢٠٠٠،ص٢٤١):

١- عمليات التعلم الاجتماعي مثل التقليد والمحاكاة والتقميص وتعلم الدور.

٢- ترسيخ وتدعيم التعلم الاجتماعي للضوابط الداخلية والضمير ومفهوم الذات والأدوار الاجتماعية .

٣- تكوين أنماط سلوكية متنوعة مثل التبعية والعدوانية والانضمام وتشكيل استراتيجيات متنوعة لإنجاز الأهداف والدفاع عنها.

٤- علاقة البناء الاجتماعي بهذه العمليات وبتأثيراتها.

وعموماً فإن عملية التنشئة الاجتماعية على جانب كبير من التعقيد والتشعب، ولا غرو فهي تستهدف مهام كبيرة تتوسل بأساليب ووسائل متعددة لتحقيق ما تهدف إليه، ومع هذا فمن السهل أن نستخلص الوصف التالي لهذه العملية حيث يتوفر فيه شمول لأبعاد وحدود العملية.

فالتنشئة الاجتماعية في جوهر عملية التعلم قائمة على التفاعل الاجتماعي بقصد اكتساب الفرد طفلاً أو راشداً سلوكاً ومعياراً وقيماً تجعل من الممكن له مسايرة جماعته كما تكسبه السلوك المناسب لأدوار اجتماعية لتوقعات أعضاء جماعته منا تقصد إلى إيجاد ضوابط داخلية للسلوك استعداداً لمصارعة الضوابط الاجتماعية الخارجية ، عموماً فإن عملية التنشئة الاجتماعية والتي سبق تعريفها على أساس عمليات التعلم المرتبطة

بالتفاعل الاجتماعي بين الأفراد، فكيف يؤثر السلوك على شخص ما على سلوك آخر قد نجيب أن هذا التأثير يحدث نتيجة المكافأة أو العقاب لأنماط معينة من الاستجابات إذ قد يمتدح أحد الوالدين طفله لفعل ما قام به أو يعاقبه لكي يستبعد تكرار الفعل ذلك أن جوهر التنشئة الاجتماعية هي عملية التعلم وما هي المبادئ التي تتضمن المكافأة والعقاب في التعليم الاجتماعي وسنرى ذلك من خلال التربية والتنشئة .

استنتاجات البحث:

١. أن الخدمة الأمنية للمجتمع هامة وضرورية ، ولا يمكن لأي فرد أن يستغني عن هذه الخدمة وإذا تصورنا نظريا استغناء الأفراد عن هذه الحاجة فإنه من السهل الاستغناء عن جهاز الشرطة .

٢. نستنتج من ذلك أن الاجهزة الامنية يجب أن تكون جاهزة وقادرة على تقديم الخدمة الأمنية لكل الأفراد وفي مختلف مواقعهم ، وفي كل الأوقات والظروف ، وإذا كانت غير قادرة ، أو عاجزة عن ذلك ، فإنه يصبح من الضروري الاستعانة بأجهزة امنية أخرى لتقديم هذه الخدمة .

٣. نستنتج من ذلك نتيجة للتغيرات التي شهدتها المنطقة من مظاهر الحراك السياسي في معظم دول العالم واتسع نطاق المطالبة بتوسيع الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وكثيرا ما يتولد عن عمليات التحول الديموقراطي تهديدات أمنية بالغة الخطورة خاصة في المجتمعات التي لم تصل إلى المستوى الملائم من الوعي السياسي كما أن طبيعة الممارسة السياسية المعاصرة في ظل تنامي حركة حقوق الانسان تفرض العديد من المحددات على أسلوب أداء المهام الأمنية وما تتطلبه من ضرورة اتساع نطاق الافصاح والشفافية وإبراز التزامها بالقواعد القانونية المنظمة لأداء أعمالها.

٤. يشهد المجتمع العراقي العديد من التحولات الاجتماعية الجديدة سواء على مستوى الأبنية الاجتماعية أو على مستوى العلاقات الاجتماعية ومحصلة هذه التحولات تتمثل في اتساع القوة بين الأغنياء والفقراء وما ينجم عنه من ازدياد معدلات التهميش والاستبعاد والحرمان الاجتماعي وازدياد سرعة الحراك الاجتماعي الصاعد والهابط وتفكك التكوينات الاجتماعية التقليدية وبدء تشكل تكوينات اجتماعية جديدة وظهور تقسيمات وتحالفات اجتماعية جديدة وتحلل منظومة القيم الاجتماعية مما يتطلب بناء قيم تربوية من خلال التنشئة الاجتماعية تساهم في الحفاظ على القيم الاصيلة للمجتمع.

٥. انتشار وسائل الرفاهية وشبكات التواصل الاجتماعي مما وفر الكثير من الوقت والجهد لأفراد المجتمع لكن في نفس الوقت هناك العديد من التداعيات والآثار السلبية التي قد تؤذي الإنسان أكثر مما تفيده كالجرائم

الإلكترونية والابتزاز عبر شبكة الإنترنيت وانتشار المخدرات وثقافة العنف وانهيار العلاقات الإنسانية مما توجب على الأجهزة الأمنية جهد إضافي لمحاربة الجرائم الالكترونية والحفاظ على أرواح الناس .

٦. تبصير المواطنين بواجباتهم نحو إجراءات الحماية اللازمة للأرواح والممتلكات حتى لا يكونوا فريسة سهلة لذوي النشاط الاجرامي ويتم ذلك من خلال توعية المواطنين بالأساليب والطرق والظواهر الإجرامية الجديدة التي يلجأ إليها المجرمون في جرائم النصب والاحتيال والسرقة والتزييف وتزويد المواطنين بالإرشادات التي تساعدهم على الوقاية من الجريمة.

٧. للأجهزة الأمنية دور كبير في تفعيل سبل الاتصال بين الأجهزة الامنية من جانب والمواطنين من جانب آخر، ودفعهم إلى الالتزام بالتعليمات والأنظمة التي تكفل أمن الإنسان وسلامته في شتى المجالات وإرشادهم إلى السبل التي يجب انتهاجها لحماية أرواحهم وأبناءهم وأموالهم من أخطار الجريمة وأخطار الجهل بسبل السلامة العامة .

٨. يمكن ان نستنتج بان الوضع الاقتصادي أحد عناصر الأمن المجتمعي الذي يؤثر ويتأثر به وإن لمرتكزات الأمن المجتمعي عدة أهداف تتمحور حول الأوضاع الاقتصادية لأفراد المجتمع ومنها تأمين احتياجات الأفراد الأساسية من خلال توفير دخل منتظم ومستدام لهم والمساهمة بشكل فعال في تحقيق وتأمين الاستقرار الوظيفي للعامل بهدف تحفيزه وتوطيد العلاقة ما بين الموظف وصاحب العمل وغرس قيم التكافل الاجتماعي فيما بين أفراد المجتمع وتوزيع الدخل بشكل منتظم فيما بين الأجيال بالإضافة إلى العمل على الحد من ظاهرة الفقر في المجتمع والمساهمة بشكل فعال في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يساهم في تحقيق الامن الاجتماعي وبناء السلام.

المصادر:

ـ طاهر خالد غالب: الخدمة الاجتماعية مفهوم شامل مقالات ونصوص ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط١ ،٢٠١٤.

ـ الدخيل عبد العزيز عبد الله: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية ، عمان ،دار المناهج ، ٢٠٠٣.

ـ دينكن مشيل : معجم علم الاجتماع ، ت – احسان محمد الحسن، دار الطباعة ، بيروت ، ١٩٨١.

ـ محمد البادي : المنهج العلمي للعلاقات العامة في المؤسسات المعاصرة ، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨١.

ـ ليندال اوريك : عناصر الادارة، ت– علي حامد بكر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٦.

ـ ف.ج. رايت: مبادئ علم الاجتماع ، ت– محمد شيا، دار الحداثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦،.

ـ هادي العلوي : التحدي العلمي والتقني وتاثيراته على الامن القومي العربي ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، كلية العلوم القانونية والاجتماعية بسلا، جامعة محمد الخامس ، المغرب العربي ، مجلد١ ،٢٠١٤.

ـ خليل احمد خليل : معجم المصطلحات الاجتماعية ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ،١٩٩٥.

ـ باسم علي خريسان: بناء السلام ، دراسة في اليات بناء السلام في العراق ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ، ٢٠١٨.

ـ لامية طالة: دور الاعلام الرقمي في نشر ثقافة السلام في الفضاء الافتراضي ، قراءة تحليلية، مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية، المجلد السابع، العدد الثاني، جامعة الجزائر، ٢٠٢٠.

ـ امين هويدري: الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي، دار الطليعة ، بيروت، ١٩٧٥.

ـ مختار حسني شبلي ، دور الشرطة في تحقيق الامن الاجتماعي ، كلية الشريعة ، جامعة اهل البيت ، ٢٠١٢ .

ـ عماد الدين سلطان ، مختصر الدراسات الامنية ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، ١٩٨٦ .

ـ عباس ابو شامة ، المعايير النموذجية المطلوبة لرجال الامن ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب الرياض ، ١٤١٢ هـ .

ـ ناجي محمد هلال ، واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة ، دراسة اجتماعية ، مركز البحوث شرطة الشارقة .

ـ احمد عبد العزيز النجار ، استراتيجيات تطوير الفعالية الاجتماعية للمؤسسة الشرطة ، مركز البحوث والدراسات الامنية والاجتماع ، ابو ظبي ، ١٩٩٤ .

ـ شادان ابراهيم محمد ، المتغيرات المؤثرة على صور جهاز الشرطة ، دورية الفكر الشرطي العدد ٥١ ، مركز بحوث شرطة الشارقة ، الامارات العربية المتحدة.

ـ عادل عز الدين الاشبوري ، علم النفس الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

ـ مصطفى محمد العجان ، التربية ودورها في تشكيل السلوك ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٢ .

ـ ابراهيم الحيدري: سوسيولوجيا العنف والانحراف، دار ساقي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ت٢٠١٥.

ـ حسين عبد الصاحب: جرائم الاعتداء على حق الأنسان في التكامل الجسدي، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة للطباعة والنشر، بغداد، ت٢٠١٢.

ـ عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، ط٣، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، ت١٩٨٤.

ـ عباس أبو شامة عبد المحمود: جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ت٢٠٠٤.

ـ ناصر بهيان الحكيم: العوامل الاجتماعية المؤدية للارتكاب الشباب لجريمة السرقة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ت١٩٩٨.

ـ عيسى حمود عبده عبدالله: جرائم الاعتداء على الاعراض في الفقه الاسلامي وقانون الجرائم والعقوبات اليمني، دائرة العلوم الشرعية ، رسالة ماجستير غير منشورة، ت٢٠١٧

_ Troop-Gordon, Wendy, Kopp, Jessica (2012). Parents, Beliefs about Peer Victimization and Ghildrens, Socio- Emotinal Development. Social Development, 20.

ـ مصطفى عمر التير: العنف العائلي، ط١، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ت١٩٩٧.

ـ ناصر بهيان الحكيم: العوامل الاجتماعية المؤدية للارتكاب الشباب لجريمة السرقة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ت١٩٩٨.

ـ فاطمة عبدالستار شلبي: رؤى الشباب لظاهرة العنف في المجتمع المصري ، التشخيص والعلاج، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، مصر، ت١٩٩٨

ـ ابراهيم ناصر: التربية وثقافة المجتمع، تربية المجتمعات ، ط١، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت لبنان، ت١٩٨٣.

ـ توفيق أحمد مرعي. محمد محمود الحيلة: المناهج التربوية الحديثة. مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ت٢٠٠٠.